

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي
700 19TH STREET, NW
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 13/10

للتنشر الفوري

٢٥ يناير ٢٠١٣

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع الجزائر

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٦ يناير ٢٠١٣ مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع الجزائر^١.

خلفية

من المتوقع أن يظل أداء الجزائر الاقتصادي قويا في عام ٢٠١٢، حيث يتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٢,٥% في ٢٠١٢ بدعم من قوة دفع قطاع غير الهيدروكربونات المعزز بالإفناق العام. وتشير التنبؤات إلى ارتفاع النمو في ٢٠١٣ ليصل إلى ٣,٤%، مرتكزا على الطلب المحلي وحدوث تعاف في قطاع الهيدروكربونات. ومن المتوقع أن يصل فائض الحساب الجاري إلى ٨,١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢، حيث كان ارتفاع أسعار الهيدروكربونات كافيا لتعويض انخفاض حجم الصادرات، وإلى ٧,٠% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣. وسوف يظل وضع احتياطات النقد الأجنبي مريحا في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، عند مستوى ثلاث سنوات من الواردات تقريبا، كما ستظل مستويات الدين الخارجي منخفضة. ومن المتوقع أن يبلغ احتياطي صندوق ضبط العائدات، صاف من الدين العام، حوالي ٢٦% من إجمالي الناتج المحلي. ولا تزال المخاطر المحيطة بالاقتصاد ماثلة

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا بشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللإطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:

<http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>

باتجاه التطورات السلبية، نظرا لأن الجزائر معرضة لمخاطر هبوط أسعار النفط لفترة مطولة، وارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية (لا سيما أسعار القمح)، وتدهور أوضاع الاقتصاد العالمي، لا سيما في منطقة اليورو، وزيادة الضغوط الداخلية لاستخدام ريع الموارد الهيدروكربونية. ومن المتوقع أن تكون التداعيات المنتقلة من الجزائر إلى العالم الخارجي محدودة.

وقد ارتفع معدل التضخم، مسجلا أعلى مستوياته على مدار ١٥ سنة، ليصل إلى ٨,٤% في ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤,٥% في عام ٢٠١١. وتركزت زيادات الأسعار أساسا في أسعار الغذاء والسلع المصنعة، تحفزها السيولة الزائدة الناجمة عن طفرة الإنفاق العام الجاري التي تم تمويلها من عمليات السحب من صندوق ضبط العائدات، وكذلك حالات عدم الكفاءة في سلسلة التوزيع. وفي شهر مايو ٢٠١٢، رفع بنك الجزائر المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي من ٩% إلى ١١% وزاد من حجم استيعاب السيولة بمقدار ٢٥٠ مليار دينار (٢٣%)، مما قلص من تدفقات السيولة الحرة، لكن هذه الاجراءات لم تكن كافية للتحكم في التضخم.

وقد ازدادت المخاطر المحيطة بالمالية العامة نتيجة التوسع المالي في السنوات الأخيرة. ويتوقع تراجع ميزان المالية العامة في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٣,٦% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة ١,٣% في ٢٠١١، نتيجة تحقق الأثر الكامل لزيادات أجور العاملين في قطاع الخدمة المدنية والتحويلات الجارية التي تقرر في عام ٢٠١١. وبالتالي، من المتوقع أن يصل سعر النفط التعادلي في عام ٢٠١٢ إلى ١٢١ دولار للبرميل، صعودا من ١٠٩ دولار في عام ٢٠١١، مما يمثل انعكاسا لزيادة التعرض لمخاطر أسعار الهيدروكربونات. وبموجب قانون الموازنة الجديد لعام ٢٠١٣ سوف يتم الإكمال التدريجي لمدفوعات الأجور بأثر رجعي، وإفساح المجال أمام التدعيم المالي؛ وبالتالي يتوقع تحسن العجز المالي ليصل إلى ١,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣. ورغم أن التوقعات تشير إلى انخفاض العجز غير الهيدروكربوني إلى ٤٠% في عام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٤٥,٦% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠١٢، فإن نصيب الفرد من الثروة بأسعار الثابتة سينخفض على المدى الطويل.

ولا يزال النمو غير كاف لإحداث أثر ملموس في البطالة. فهو يعتمد إلى حد كبير على القطاع العام، ويمول من الإيرادات الهيدروكربونية الاستثنائية، كما أنه يفتقر للتنوع. فقد أدى النمو السالب في قطاع الهيدروكربونات على مدار السنوات القليلة الماضية إلى خفض النمو الكلي. ولا تزال الاستثمارات العامة تنمو ببطء منذ عام ٢٠٠٩، مما يسهم في تباطؤ النمو في قطاع غير الهيدروكربونات. وقد ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في عام ٢٠١٢، ملقيا بالأعباء على القدرة التنافسية الخارجية اللازمة لتعزيز مساهمة صافي الصادرات في النمو. ورغم الجهود المبذولة مؤخرا، لا تزال بيئة الأعمال مرهقة وتعرقل استثمارات القطاع الخاص، على المستويين المحلي والأجنبي. ويتعرض الاستثمار الأجنبي المباشر، على وجه التحديد، لقيود بالغة في الملكية. وبينما يتسم القطاع المصرفي بالسلامة، فإن فرص الحصول على التمويل لا تزال محدودة. ولا تزال الأسواق المالية غير متطورة. وقد انخفضت البطالة من معدلاتها المرتفعة التي بلغت ٣٠% تقريبا في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠% في عام ٢٠١١، لكن معدلات البطالة بين الشباب والإناث لا تزال مرتفعة حيث سجلت ٢١,٥% و ١٧%، على التوالي.

تقييم المجلس التنفيذي

أشاد المديرين باستمرار الأداء الاقتصادي القوي في الجزائر على الرغم من الأوضاع الخارجية الصعبة. غير أن المديرين أشاروا إلى التحديات الجسيمة التي تحيط بالاقتصاد نتيجة تصاعد التضخم، واستمرار الاعتماد الشديد على قطاع الهيدروكربونات والإنفاق العام، والتعرض لمخاطر الانخفاض المطول في سعر النفط، فضلا على معدلات البطالة المرتفعة. وإزاء هذه الخلفية، شجعوا السلطات على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وضمان استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الطويل، وتشجيع النمو القوي في قطاع غير الهيدروكربونات.

ورحب المديرين بجهود السلطات لكبح التضخم، لا سيما من خلال إجراءات بنك الجزائر المركزي لزيادة استيعاب السيولة ورفع الحد الأدنى الإلزامي للاحتياطيات، وإجراءات التدعيم المالي المتضمنة في قانون الموازنة لعام ٢٠١٣. غير أنهم أوصوا بزيادة تشديد السياسة النقدية، عن طريق امتصاص السيولة الزائدة ورفع أسعار الفائدة على تسهيلات الخصم وإعادة الشراء، حتى يتسنى خفض متوسط التضخم إلى المستويات المستهدفة. ومن العوامل المهمة أيضا في هذا الشأن تجنب تنفيذ أي زيادة أخرى في أجور القطاع العام، وإصدار سندات حكومية لتغطية احتياجات الخزينة، بدلا من الاعتماد على صندوق ضبط العائدات. وبالإضافة إلى ذلك، رأى المديرين أن المجال يتسع لاتخاذ إجراءات هيكلية للمساعدة في احتواء ضغوط الأسعار الناشئة عن العرض.

وأشار المديرين إلى تقييم خبراء الصندوق الذي يفيد بأن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يتسق مع أساسيات الاقتصاد. ورحبوا بعزم السلطات على معالجة الزيادة في علاوة الأسعار في السوق الموازية. وأعرب المديرين عن رأيهم بأن زيادة الحد الأقصى لحصول المسافرين الي الخارج على النقد الأجنبي ستكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وشجعوا السلطات على مواصلة جهود تطوير سوق الصرف الأجنبي بين البنوك.

وأكد المديرين أن زيادة إجراءات التدعيم المالي ستكون ضرورية لاستمرارية أوضاع المالية العامة. وفي هذا السياق، أكدوا ضرورة توجيه جهود السياسات نحو احتواء الإنفاق الجاري، لا سيما فاتورة الأجور، وتوجيه الدعم إلى المستحقين على نحو أكثر دقة، وإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية، وتعزيز الإيرادات الضريبية من قطاع غير الهيدروكربونات. وأشار المديرين إلى أن تحديد سقف سنوي أقصى للسحب من صندوق ضبط العائدات في إطار قانون الموازنة، سوف يدعم القاعدة المالية الحالية لأسعار النفط. وشددوا على ضرورة تحسين الإدارة المالية العامة وبدء العمل بإطار متكامل للموازنة على المدى المتوسط.

ورحب المديرين بالتحسينات التي أجريت للمحافظة على الاستقرار المالي ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز هذه المكاسب. وشجعوا السلطات على بذل الجهود لتعزيز أعمال الوساطة المصرفية عن طريق رفع الحظر المفروض على الائتمان الاستهلاكي وأيدوا عزم السلطات على تعميق الأسواق المالية. كذلك دعا المديرين إلى اتخاذ الإجراءات التي من شأنها معالجة

جوانب القصور المتبقية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستكمال تنفيذ خطة العمل التي تم اعتمادها بالاتفاق مع فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF).

وأكد المديرين ضرورة إجراء إصلاحات واسعة النطاق لتتويج مصادر الاقتصاد، وتحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية، وزيادة الإنتاجية، وإعطاء دفعة للنمو، وخاصة نمو قطاع غير الهيدروكربونات. وأكدوا ضرورة تركيز الجهود أيضا على تشجيع القطاع الخاص، وإحراز مزيد من التقدم في تحرير التجارة، والوصول بالاقتصاد إلى مستوى أكثر كفاءة مدفوع بالمعرفة. وأوصى المديرين بحماية الاستثمارات العامة وتحسين جودتها وزيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع العام. وشجعوا السلطات على إعادة النظر في النظام التقييدي للاستثمار الأجنبي المباشر وتعديله. واتفق المديرين على أن السياسات الرامية إلى زيادة اتساق فرص العمل مع مهارات العمالة، وزيادة مرونة سوق العمل، إلى جانب زيادة كفاءة التدخلات الفعالة المطبقة في سوق العمل سوف تساعد على زيادة فرص العمل، خاصة بين الشباب والإناث.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

الجزائر: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، السيناريو الأساسي، ٢٠١١-٢٠١٣

السكان: ٣٧,١ مليون؛ ٢٠١٢
 أهم المنتجات/الصادرات: الهيدروكربونات
 الحصة: ١٢٥٤,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
 أهم أسواق التصدير: الاتحاد الأوروبي
 نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٥٢٥٣ دولار أمريكي؛ ٢٠١١
 معدل الفقر: ١٢,١؛ ٢٠٠٠

أهم الصادرات: النفط والغاز

بيانات أولية		توقعات	توقعات
٢٠١١		٢٠١٢	٢٠١٣
(التغير السنوي %)			
الناتج			
٢,٤	٢,٥	٣,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٥,٣	٥,٠	٤,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني
التوظيف			
١٠%	١٠%	...	معدل البطالة (%)
الأسعار			
٥,٢	٦,٣	٥,٠	أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)
٤,٥	٨,٤	٥,٠	أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)			
الموارد العامة			
٤٠,٠	٣٩,٣	٣٧,٧	الإيرادات
٢٧,٥	٢٦,٠	٢٥,٠	الهيدروكربونات
٤١,٣	٤٢,٩	٣٩,٠	النفقات وصافي الإقراض
٢٦,٨	٢٨,٨	٢٥,١	الجارية
١٣,٦	١٣,٤	١٣,٣	الرأسمالية
١,٣-	٣,٦-	١,٣-	رصيد الموازنة
٤٤,٧-	٤٥,١-	٣٩,٥-	الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني
١١,٠	٩,٩	٨,٩	(% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)
			مجموع الدين الحكومي
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)			
القطاع النقدي			
١٣,٥	١٤,٩	...	الائتمان المقدم للاقتصاد /
١٩,٩	١٠,٦	...	النقود بالمفهوم الواسع

سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور (نهاية
الفترة، %)

... ١,٣ ٠,٣

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان المدفوعات

٠,٧-	١,٣-	٢٧,٦	صادرات السلع من الهيدروكربونات (بالدولار الأمريكي، التغير %)
٩٨,٣	٩٨,٤	٩٨,٣	صادرات السلع من الهيدروكربونات (% من مجموع صادرات السلع)
١,٧	٠,٢-	١٥,٦	واردات السلع (بالدولار الأمريكي، التغير %)
١٢,٣	١٣,١	١٤,٠	ميزان تجارة السلع
٧,٠	٨,١	٩,٩	الحساب الجاري
٠,٩	٠,٨	١,٠	الاستثمار الأجنبي المباشر
١,٧	١,٩	٢,٢	مجموع الدين الخارجي
٢٠٨,٦	١٩٣,٩	١٨٢,٢	إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٤١,٧	٤٠,٢	٣٨,٢	بعدد شهور العام التالي من واردات السلع والخدمات

سعر الصرف

...	...	١٠١,٨	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠٠٥ = ١٠٠)
...	...	٧٢,٧	العملة المحلية للدولار الأمريكي (متوسط الفترة)

قطاع النفط والغاز

٧٠,٣	٧٠,٨	٧١,٧	مجموع صادرات منتجات النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١١٤,١	١١٥,٣	١١٢,٩	متوسط سعر صادرات النفط الخام (بالدولار الأمريكي/البرميل)
١,٢٨	١,٢٧	١,٢٩	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل/اليوم)
١,٣٤	١,٣٤	١,٣٤	إنتاج الغاز (بملايين البراميل المعادلة/اليوم المعادلة)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

الاستثمار والادخار

٤١,٦	٣٥,٦	٣٦,٢	إجمالي تكوين رأس المال
٢٧,٧	٢١,٥	٢٢,٥	منه: غير الحكومي
٤٨,٦	٤٣,٧	٤٦,٠	إجمالي المدخرات القومية
٣٦,٠	٣٣,٣	٣٣,٧	منه: غير الحكومية

المصادر: السلطات الجزائرية، وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١/ الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمؤسسات العامة